ألمانيا تحتفل بعيدين

يبدو أن الاحتفال بإعادة توحيد المانيا قد طغى على حدث آخر لا يقل عنه أهمية، ليس فقط فى تاريخ المانيا وانما فى تاريخ العالم كله، فلقد مضت خمسون عاما على انشاء جمهورية المانيا الاتحادية. اذ ولدت جمهورية المانيا الاتحادية فى ٢٣ مايو ١٩٤٩، وكان هذا التاريخ هو أيضا ذات تاريخ اصدار القانون الأساسى لالمانيا «الدستور الألمانى».

وخلال هذه السنوات عبرت المانيا مسافة شاسعة منذ خروجها من أنقاض الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت اليوم أقوى دولة فى الاتحاد الأوربى من الناحية الاقتصادية. وهى الآن دولة أرست دعائم الديمقراطية وأصبحت شريكا يعتد به فى الاقتصاد باعتبارها دولة غنية، وهى فى ذات الوقت دولة غربية وعضوا نشطا فى المجتمع الدولى تأتى بعد الولايات المتحدة فى حجم مساعداتها للدول النامية.

وفى رأيى أن القانون الأساسى لألمانيا هو من أكثر الدساتير اعلاء للقيم الانسانية، فهو يحتوى على ١٤٦ مادة تتعرض فيها المادة الأولى وحتى المادة التاسعة عشرة لموضوع تأكيد الحقوق الأساسية للمواطن والتى منها الانسانية والكرامة والمساواة وحرية التعبير وحرية الانتقال. وقد جاء فى مقدمة البند الأول «أن كرامة الانسان لا تنتهك ولا تمس ويكون احترامها وحمايتها من واجب السلطة العامة».

إن المانيا من خلال تجربتها عبر خمسين عاما للتحول الديمقراطى للمجتمع قدمت درسا يحتذى به، وهى عملية حددت ملامح المانيا المعاصرة.

ومن أهم هذه الملامح أنها مجتمع متعدد الجنسيات اذ ان المانيا تعد من أكثر الدول الأوربية قبولا للمهاجرين واللاجئين.

ومن كلمات الرئيس الألمانى السابق رومان هرتزج «إن دولتنا هى أولا وقبل كل شىء دولة حرة وديمقراطية أساسها حكم القانون، دولة تمنح وتحمى حقوق المواطنين وتصون كرامتهم». ويستمر الرئيس السابق ليعدد التحديات التى تواجه الحرية والديمقراطية ومنها أهمية الاستمرار فى خلق الثراء فى الاقتصاد وفى ذات الوقت المحافظة على هدف العدالة فى توزيع الثروة كهدف نهائى.

اقتصاديات السوق الاجتماعى:

ويضيف الرئيس السابق بأن النجاح الاقتصادى لالمانيا هو انجاح لاقتصاديات السوق الاجتماعى اذ يجب أن يجنى الشعب ثمار التنمية وتوزيعها فى عدالة لانه لو لم توزع هذه الثمار فسيتأثر النظام الديمقراطى الاجتماعى سلبا تبعا لذلك. والمقصود هنا بالسوق الاجتماعية تلك التى يتوام فيها التنافس الاقتصادى والميزان الاجتماعى فهما وجهان لعملة واحدة.

د . م . نادر رياض
رئيس شركة باڤاريا مصر

ينطبق هذا أيضا على موضوع الوحدة الألمانية، والسؤال الذى لا يزال مطروحا حتى الآن هو عما اذا كانت عملية اعادة التوحيد قد نجحت فى توزيع الثمار بطريقة عادلة، أم أن وعود وطموحات ما قبل الوحدة كانت مجرد أحلام؟ ان الشعب الألمانى الآن يواجه المعادلة المعروفة وهى ان الطموحات المتزايدة كثيرا ما تؤدى إلى احباطات متزايدة.

ومن المعلوم أن وحدة المانيا كانت دائما فى مقدمة الفكر الأساسى لألمانيا الاتحادية. لذلك نجد أن القانون الأساسى قد نص على ان الألمان الغربيين قد أقاموا ديمقراطية حرة ومجتمعا مفتوحا، أيضا نيابة عن هؤلاء الألمان الذين منعوا حق المشاركة فيه «أى شعب المانيا الشرقية». أما عن أسباب الصعوبات التى واجهت الوحدة فهى أن تقسيم المانيا إلى كيانين منفصلين استمر لأجيال عديدة متتالية قد باعد بين هذين الكيانين وما تسعى إليه الوحدة الآن انما احياء أحد الكيانين وتدعيمه.

والسؤال الذى يواجه الألمان الآن هو، هل كان ثمن الوحدة باهظ التكلفة؟

التحديات:

هناك تحديات عديدة: لعل أهمها انه بعد أربعين عاما من الانفصال لابد من البدء فى خلق ظروف معيشية متشابهة بل متساوية يفترض أن تقدم لكل من يعيش الآن فى المانيا. أما التحدى الثانى فقد عبر عنه كورت لاوك عضو مجلس ادارة ڤيبا فى دسلدورف عندما قال: «من الضرورى أن تهتم المانيا بالانتاجية الاقتصادية باعتبار انها الطريقة الوحيدة التى تحتفظ لالمانيا برخائها لكى تستطيع أن تستمر فى المنافسة عالميا».

مما لاشك فيه أن ألمانيا استطاعت أن تخرج من نطاق الدولة القومية إلى مفهوم أكثر اتساعا وهو مفهوم أوربا والعالم، بالاضافة إلى الاتحاد الأوربى ودور ألمانيا فيه، فهى الآن رئيسة مجموعة الثمانية التى اجتمعت منذ وقت قريب فى قمة كولون. وهذه المجموعة تتكون من كندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقد انضمت لها روسيا أخيرا. وفى هذه القمة ظهر بوضوح موقف المانيا وسياستها. ففى ذلك الاجتماع تقدمت المانيا ببعض المقترحات والمبادرات التى ترمى إلى رفع المعاناة عن الدول النامية حتى تستطيع أن تنمى امكانياتها. كما طالب أحد المقترحات الألمانية بالاهتمام بالسياسات الاجتماعية والبيئية ولكى يتحقق ذلك فإن المقترحات الألمانية طالبت بالسماح بوجود العمالة المرنة داخل دول الاتحاد وفتح الحدود أمام أسواق البضائع والصناعات والاستثمارات وزيادة الاستثمار فى التنمية البشرية وفى تنظيم التعليم والتدريب بالوسائل الحديثة.

ومما يؤكد الدور الألمانى فى أوربا انه قد تم مؤخرا انتقال البوندستاج (البرلمان الألمانى) من بون إلى برلين وهو ما يؤكد أيضا الوحدة الألمانية. وهذا الانتقال سيؤدى لانتقال الوزارات وأجهزة الدولة مما يعد تتويجا لوحدة المانيا.

وفى كلمة مؤثرة قال المستشار الألمانى جيرهارد شرويدر وهو يسلم مفتاح البرلمان إلى رئيسه ثيرس قائلا: «ان الانتقال إلى برلين هو رحلة إلى الماضى فى تاريخ المانيا إلى مقر نظامين ديكتاتوريين أصابا الشعب الألمانى وأوربا بمعاناة كبيرة». ولكن من الخطأ أن نساوى الرايخستاج بالرايخ الألمانى القديم أو أن ننظر إلى برلين على انها رمز للمركزية البروسية. ان النظام الفيدرالى الألمانى أثبت مصداقيته وصلابته فى المانيا، ويمكن أن نطمئن إلى انه لا يواجه أى خطر يتهدد مسيرة الديمقراطية فى المانيا.

ورد رئيس البرلمان ثيرس مضيفا «ان هذا المكان هو التاريخ نفسه ولن نسمح لأنفسنا أن نخطو خارج التاريخ بعد الآن».